

مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى

قبل البيان ويأمر بالصلح لقوله تعالى لتحكم بين الناس بما أراك \square ومع علمه بضده أو اللبس لم يره شيئاً يحكم به ويحرم الاعتراض عليه أي الحاكم لتركه تسمية الشهود قال في الفروع وذكرت شيئاً أن له طلب تسمية البيعة ليتمكن من القدح بالاتفاق ويتوجه مثله حكمت بكذا ولم يذكر مستنده بإقرار أو بيعة أو نكول فيحرم الاعتراض عليه لذلك وله الحكم ببيعة وإقرار في مجلس حكمه ويتجه احتمال الحكم ببيعة لا أي ليس له أن يحكم بإقرار أو بيعة في كل موضع من محل عمله عند انفراده بسماع البيعة أو الاقرار بل إذا كان في غير مجلس حكم فلا بد من سماع غيره دفعا للريبة وهو متجه بهذا الاعتبار وإن لم يسمعه غيره نسا نقله حرب لأن مستند قضاء القاضي هو الحجج الشرعية وهي البيعة أو الاقرار فجاز الحكم بهما إذا سمعها في مجلسه وإن لم يسمعه أحد لما روت أم مسلمة أن النبي صلى \square عليه وسلم قال إنما أنا بشر مثلكم تختصمون إلي ولعل أن يكون بعضكم ألحن بحجته من بعض فأقضي على نحو ما أسمع فمن قضيت له من حق أخيه شيئاً فلا يأخذه فإنما أقطع له قطعة من النار رواه الجماعة فجعل مستند قضاؤه ما سمعه لا غيره ولأنه إذا جاز الحكم بشهادة غيره فبسماعه أولى ولئلا يؤدي الى ضياع الحقوق ولا يحكم قاض بعمله في غير هذه المسألة وفي افتيات عليه كما مر ولو في غير حد لما روت عائشة أن النبي صلى \square عليه وسلم بعث أبا جهم على الصدقة فلاحاه رجل في فريضة فوقع بينهما شجاج فأتوا النبي صلى \square عليه وسلم فأعطاهم الأرش